بسم الله الرحمن الرحيم

لك يا واجب الوجود بالذات ويا قاسم اجناس الاعراض
على اقسام الممكنات حمص حاتم انبيائك بجواهر صلواتك
وميز باحق منقولات تحيتك وتسليمك وصل على
عترته ذوى النفوس القدسية المجردين عن العوارض الا
ما تلاحقت الحوادث اليومية والآمنة اما بعد فيقول
العبد المحتاج الى ربه الغنى بن محذوم الحسينى فتح الله عليه
ابواب المعانى هذه خلاصة معاشر من المقولات العشر
من المقالع زيادة فوائد مما قيل او يقال ذكرتها على سبيل
الاستجلاع مع تشتت الحال وتفرق البال تذكرة لبعض الاخوا
نفعه الله بها وسائر الخلان والتوفيق من الله المستعان وهو
حسبى وعليه التكلان واعلم ان المعلوم ان من شانه ان
يعلم منقسم عند الحكماء الى الموجود فى الخارج والمعدوم
فى الخارج لانه ان كان متحققا فى الاعيان فهو الموجود فى الخارج
وان لم يكن متحققا فى الاعيان فهو معدوم الخارج كذا
قيل وفيه نظر اما اولا فلان تغيير المعلوم بما من شانه
ان يعلم تكلف مستغنى عنه لان كل شئ معلوم بالفعل
للمبادى العالية بل للاذهان القاصرة ايضا بوجه ما ضرورة

استحالة

استحالة المجهول المطلق واما ثانيا فلان المركب من الموجود
والمعدوم خارج عن المقسم بقيد الموجودة المعتبر فى
التقسيمات لاخراج المركب من القسمين مع انه معدوم فلا
وجه لاخراجه عن القسمة اللهم الا ان يقال انما يعتبر الوحدة
فى المقسم اذا كان المركب من القسمين خارجا عن الاقسام
باسرها كما فى تقسيم الحيوان الى انواعه واما اذا كان داخلا
فى بعض الاقسام فلا يعتبر قيد الوحدة فيه ثم تقسيم الموجود
الخارجى عندهم الى الواجب والممكن لانه ان كان موجودا بذاته
فهو الواجب والا فهو الممكن وفيه بعد نظر لان الممكن اعم
من الموجود فى الخارج والمعدوم فى الخارج وقسم الشئ
لابد ان يكون اخص منه مطلقا الا ان يقال ان الممكن قيد لا
القسم قد يكون اعم من المقسم من وجه الا انه وضع قيد القسم
مكان القسم بحسب الظاهر كما فى تقسيم الحيوان
الى الابيض وغير الابيض ثم قسموا الممكن الى الجوهر والعرض
بانه ان كان بحيث اذا وجد كان لا فى موضوع فهو الجوهر وان
كان فى موضوع فهو العرض والمراد من الموضوع هو المحل المقوم
لما حل فيه احترازا عن الهيولى فى تعريف الموضوع وعن الصورة
الجسمية والنوعية فى تعريف العرض واد راجا انما فى تعريف
الجوهر لانهما جوهر ان لان فى الهيولى لكن الهيولى غير متقومة

بل لهما المقومتان لها على ما تقرر عندهم كذا قيل وفيه ان
المقوم للهيولى عندهم هو الصورة الجسمية والنوعية
المطلقتان واما الشخصيتان فليست عندهم مقومة للهيولى
بل الهيولى المقومة لها على قياس الاعراض ومحالها فينتقض
تعريف الجوهر والعرض بها طردا وعكسا وتعريف الموضوع
بالهيولى بالقياس اليها طردا الا ان يقال بتقويم المحل
لما حل فيه تقويما لشخصه ونوعه معا وح يندفع النقض
بالصورة الشخصية وبالهيولى بالنسبة اليها لان الهيولى
ليست مقومة لها بنوعها بخلاف الاعراض ومحالها بالنسبة اليها
وفيه تأمل فتأمل ولا يخفى عليك ان اعتبار فرض الوجود في تعريف
الجوهر وحذفه في تعريف العرض كما هو المشهور عندهم يدل
على ان الجوهرية انما تكون باعتبار الوجود في الخارج والعرضية
اعم من ان يكون بحسب الوجود في الخارج او في الذهن ولهذا حكموا
بان الصورة الحاصلة في الذهن من الجواهر واعراض معا لكونها
بحسب الوجود الخارجي لا في موضوع وبحسب الوجود الذهني
في موضوع هو الذهن وفيه نظر اما اولا فلان يلزم على هذا
ان لا يكون المقولة متباينة وقد صرحوا بانها متباينة تمرة
واما ثانيا فلانه اذا لا يكون العرض محققا بالموجود الخارجي
بل بالممكن مع انهم عدوا من اقسام الموجود في الخارج كذا

فيلزم

قيل ويمكن دفع الاول بان مرادهم من تباين المقولات
تباين المقولات العرضية لا مطلق المقولات لكن مع بعده غير
حاسم لمادة الاشكال على ما لا يخفى ويمكن دفع الثاني بانه لا كلام
في ان الجوهر والعرض قسمان للموجود الخارجي الممكن والكلام
والكلام في ان الجوهر الموجود في الخارج انما يكون جوهرا
باعتبار وجوده في الخارج فقط او قد يكون عرضا باعتبار
وجوده في الذهب كصور الجواهر الموجودة فانها عن تلك
الجواهر فهي موجودة في الخارج ايضا الا ان جوهريتها
باعتبار وجودها الخارجي وعرضيتها باعتبار وجودها الذهني و
هذا مبني على ما هو التحقيق من ان الحاصل في الذهن ذات الماهيات
لا صورها او شبحها فليتأمل ينتج انه لو اجتمع الجوهر والعرض
في الصور الحاصلة في الذهن من الجواهر يلزم ان يكون الماهية
واحدة جنسا في مرتبة واحدة او يكون تلك الصور متباينة
بناء على ما صرحوا به من ان المقولات العشر اجناس عالية
لما تحتها من الموجودات وكلا الامرين يتبع عندهم فالملزوم
مثله ثم قسموا الجواهر الى خمسة اقسام هي الهيولى والصورة
والجسم والنفس والعقل بانه ان كان محلا للجوهر اخر
فهو الهيولى وان كان حالا فيه فهو الصورة الجسمية اي الصورة
المشتركة بين جميع الاجسام والنوعية اي الصورة الجسمية

اى الصورة المشتركة بين جميع الاجسام والنوعية اى الصورة
الجسمية المختصة ببعض الاجسام دون بعض وان كان مركبا
منهما فهو الجسم وان لم يكن شيئا منهما وهو المجرد فان كان ///
متعلقا بالجسم تعلق التدبير والتصرف فهو النفس المنقسمة
الى النفوس الفلكية والانسانية والا فهو العقل المنقسم
الى العقول العشرة كذا قيل وفيه نظر اما اولا فلان حصر الجوهر
فى الاقسام الخمسة منتقض بالمركبة من الهيولى والصورة النوعية
فقط حين يعتبر الصورة الصورة الجسمية معهما فانه
جوهر مع انه ليس بداخل فى شئ من الاقسام بل ينتقض به
تعريف الجسم ايضا اذ يصدق انه مركب من الهيولى والصورة
وكذا ينتقض الحصر بالمركب من الهيولى او الصورة او النفس
او العقل لاهذا العود من قبيل اجتماع القسمين وهو
خارج عن المقسم بقيد الوحدة المعتبرة فيه لانا نقول
لو اعتبر قيد الوحدة فى المقسم عرج الجسم عنه اضافرورة
انه مركب من القسمين الآن يقال المراد بقيد الوحدة *
المعتبرة فى المقسم ان لا يكون مركبا من القسمين لا يكون
داخلا فى شئ من الاقسام فلو كان مركبا منهما داخلا فى
شئ منهما لا يخرج عن الوحدة وانت خبير بان هذه
البحث تجئ سواء كان الحصر عقليا او استقرائيا وههنا ابحاث

اخر

آخر يجئ على تقدير كونه عقليا كما هو المتبادر تركناها لاشتهارها
واما ثانيا فلان تفسير الصورة الجسمية الى النوعية بما ذكر منتقض
بالصورة الجسمية الشخصية لانها مختصة ببعض الاجسام
مع انها لا تسمى صورة النوعية بل صورة جسمية فالاولى ان
يفسر الصورة الجسمية بما لم يكن محتملا للنوع مبتدأ للآثار
المختصة به والنوعية بما كان كذلك كذا قيل ويمكن دفعه بان
المراد من اشتراك الصورة بين جميع الاجسام اشتراكها بنوعها
او من اختصارها ببعضها اختصارها بنوعها فظهر ان التعريف
لا يتان يصدق على اشخاص المعرف ولا شئ من اشخاص الصورة
مشتركة بين جميع الاجسام ضرورة ويمكن حمل العبارة على
ما جعل اولى بادنى تحمل وكان فى قوله فالاولى اشارة الى ما
قلنا فلا تغفل ثم العرض ينقسم عند المحققين الى تسعة
اقسام هى المقولات التسع العرضية وهى الكم والكيف والا
ضافة والاين والمتى والوضع والملك وان ينفعل وان يفعل
وعند بعضهم الى ثلثة اقسام وهى الكم والكيف والنسبة
الشاملة للتسع الاخيرة وعند بعضهم اربعة اقسام
الكم والكيف والحركة والاضافة الشاملة لما عدا الحركة من التسع
الاخيرة ويتجه على كل تقدير ان الحصر ينتقض بالنقطة والوحدة
لانهما داخلتان فى العرض خارجتان عن الاقسام المذكورة

واجيب عنه بوجهين احدهما انها امران اعتباريان
موجودين في الخارج والعرض قسم الموجود في الخارج فهما
خارجتان عن المقسم والثاني ان المراد بحصر العرض في الا
قسام المذكورة حصر الاجناس العالية من العرض فهما بمعنى ان
العرض المندرج تحت جنس عال منحصر فيها غير خارج عنها
والنقطة والوحدة ليستا مندرجتين تحت جنس
لباطلهما فهما خارجتان عن المقسم بذلك المقيد واعلم
ان الاقسام المذكورة لا يمكن تحديدها لان التحديد انما يكون
المركبات وهي بسائط والا لكان لها جنس فلا يكون اجناسا
عالية بل لا يمكن لها الا الرسم الناقص ضرورة ان الرسم التام انما
يستلزم ان يكون لها جنس كذا قالوا وفيه نظر لانه انما
يتم اذا كان تركب الماهية من امرين متساويين او امور متساوية
محتشاها وهو ممنوع اذ لم يقم دليل واما اذا كان تركبها منها
ممكنا فلا يتم الاستدلال المذكور لجواز ان يكون تلك الاقسام
مركبة من الامور المتساوية لامن الاجناس والفصول وح
يمكن تحديدها قطعا ورسموا الكم بانه عرض يقبل القسمة
لذاته وهو منقسم الى الكم المتصل والكم المنفصل لانه ان كان
بين اجزائه المفروضة حد مشترك فهو المتصل والا فهو المنفصل
وعرفوا الحد المشترك بانه ذو وضع بين مقدارين يكون

منتهى

منتهى لاحدهما ومبتدأ الآخر واعترض عليه بان الحد لا يحصل
الا بالفصل والفصل يستلزم لكل قسم نهاية خاصة به ولا
يتصور هناك نهاية واحدة مشتركة بين الاجزاء هذا
ان اريد الوحدة الحقيقية واما ان اريد الوحدة الوضعية
وهي الاتحاد في الاشارة الحسية فهي جارية في الكم
المنفصل ايضا فالتعريفان منتقضان طردا وعكسا
او بالعكس واجيب عنه باختيار كل واحد من الشقين
اما الاول فلان المستلزم لتعدد النهاية انما هو الفصل
الفعلي واما الفصل الفرضي والوهمي فلا يستلزمان
تعدد النهاية بل يكفي بهما ملاحظة نهاية واحدة
فاصلة بين المنفصلين فان فرض الانفصال مثلا
في الخط يكفيه ملاحظة نقطة واحدة بين قسمية وكذا
فرض الانفصال في السطح يكفيه ملاحظة واحدة فاصلة
وفرض الانفصال في الجسم التعليمي يكفيه ملاحظة
سطح واحد فاصل فبين اجزاء الكم المتصل حدود فرضية
مشتركة قطعا والمراد بالحد المشترك قطعا والمراد
بالمشترك في التعريف اعم من ان يكون حقيقيا او فرضيا
بل بتقييد الاجزاء بالمفروضية يدل على ان المراد هو الفرض
واما الثاني فلان الوحدة الوضعية غير جارية في الكم

المنفصل اذ لا وضع للوحدات حتى يتصور اتحادها فيه
لكونها امورا اعتبارية والتحقيق والوضع مختص بالموجودات الخارجية على انه لا يتصور في الكم المنفصل حد
مشترك ضرورة ان الوحدات المتوسط ان اعتبرت بالقياس
الى ما هي فيه فهي داخلة فيه غير قائمة به ونهاية الشيء لا بد ان
خارجية عنه قائمة به وقد عرفت ان نهاية الشيء لا بد ان
يكون قائما به هذا تحرير ما قيل وفيه نظر اذ على هذا
يكون قيد الاشتراك في التعريف قيدا واقعيا ممنوعا
عنه والكم المتصل ان كان قار الذات اي كان اجزاؤه مجتمعة
في الوجود فهو الجسم التعليمي المنقسم في الجهات الثلث
والسطح المنقسم في جهتين والخط المنقسم في جهة
واحدة وان لم يكن قار الذات فهو الزمان وهو عند الاكثر
المحققين مقدار حركة الفلك الاعظم وعند بعضهم نفس
حركته وعند بعضهم ذات الفلك الاعظم وعند بعضهم بعد
مجرد وعند المتكلمين شيء معلوم يقدر به شيء مجهول والكم
المنفصل هو العدد وقد استدلوا عليه في محله وما عداه يعرض
الانفصال بواسطة العدد كالقول والجسم مع سطح والسطح
مع خط وهو الحق وان ذهب بعضهم الى ان القول كم منفصل
غير قار الذات كما ان العدد كم منفصل قار الذات واعلم

ان جعل

ان جعل الزمان قسما من الكم المتصل انما هو على سبيل التسمح
والتشبيه بناء على ما مر حوا وحققوا في محله من ان الزمان المتصل
غير موجود في الخارج بل يمتنع وجوده فيه والموجود فيه هو
الآن السيال الذي يرسم في الخيال وكذا جعل العدد كما
منفصلا مبني على التشبيه لا حققوا في محله من ان الاعتبارية
ورسموا الكيف بانه عرض لا يقتضي القسمة واللاقسمة
في موضعه اقتضاء اوليا ولا يتوقف تصوره على تصور غيره
فالتقييد بسبب اقتضاء القسمة لاخراج الكم وبسبب اقتضاء
اللاقسمة لاخراج النقطة والوحدة على القول بكونهما
موجودين في الخارج داخلتين في العرض وتقييد
الاقتضاء بكونه اوليا لادراج الكيفيات التي تقتضي القسمة
واللاقسمة بالواسطة كالعلم بالكميات فانه يقتضي القسمة
بواسطة المعلوم وكالعلم بالنقطة والوحدة فانه يقتضي اللا
قسمة بواسطة المعلوم والقيد الاخير لاخراج الاعراض
النسبية التي هي السبعة الباقية كذا قالوا وفيه نظر اما اولا
فلان العلم بالكميات والنقطة والوحدة انما يقتضي القسمة
واللاقسمة بواسطة المعلوم في موضع المعلوم والمتكلم
والخط والواحد لكون العلم بها صورة تابعة لها في اقتضاء
القسمة واللاقسمة لا موضع العلم اعني النفس كما لا يخفى

وح لحاجة الى تقييد الاقضاء الاولوية لان تقييد القسمة
واللاقسمة بواسطة المعلوم هم مطلقا سواء كان الحاصل
في الذهن ذات الماهيات او مورحا وشباحها
وسواء اريد بالواسطة الواسطة في الثبوت او الواسطة
في الاثبات اولواسطة في العروض واما ثانيا فلما قيل
ان القيد الاخير يخرج الكيفيات النظرية لان تصورها
يتوقف على تصور غيرها الذي هو المبادي وهو مدفوع
بان ما يصدق عليه الكيف هو الاشخاص وهي لا تكون نظرية
والنظر هو مفهوم الكيف ومفهومات انواعها وهي ليست
بكيفيات بل هي امور اعتبارية لا وجود لها في الخارج
والكيف عندهم منقسم الى اربعة انواع الاول الكيفيات
المحسوسة باحد الحس الظاهرة اما بالبا طنة كالاضواء
والالوان وبالتا مع كالاصوات والحروف او بالذائقة
كالطعوم او بالشامة كالروائح او باللامسة كالحرارة
والبرودة والثاني الكيفيات النفسانية وهي اما حال
ان كانت سريعة الزوال كالغضب والشهوة او ملكة
ان كانت بطيئة الزوال كالاخلاق الحميدة والذميمة والثالث
الكيفيات الاستعدادية كالصحاحية والمراضية والرابع
الكيفيات المختصة بالكميات كالاستقامة والانحناء والزوجية

والفردية وتسمو الاضافة باسمها النسبة المتكررة
لشيئين كل منهما معقول بالقياس الى الاخرى باعتبار نسبة
اليه وتسمى الاضافة بهذا المعنى مضافا حقيقيا كالابوة والبنوة
وقد يطلق الاضافة على معروض تلك النسبة من حيث انه
معروض لها ويسمى مضافا مشهورة كالاب والابن كذا
قالوا وفيه نظر اما اولا فلان التعريف المذكور للنسبة
المتكررة صادق على سائر النسب العارضة لاحد
المتضايفين كابين الابن ومتى للابن واما ثانيا فلما قيل
ان الصادق على نسبة الاب الى الابن بالابوة ونسبة الابن
الى الاب بكونه ولدا زوجية مع انهما ليستا اضافة
وهذا الاشكال مبني على ان المراد من نسبة الشيء في التعريف
النسبتان لشيئين لما صرح به هذا القائل المحقق ممكنا
بان النسبة المتكررة هي مجموع النسبتين لاحدهما والا يخفى
وبالتحليل انه يستلزم ان يكون الاضافة مجموع الابوة
والبنوة لاحدهما هذا خلاف ما هو المتعارف المشهور
والظاهر ان النسبة المتكررة ايضا هي كل واحد من النسبتين
لا مجموعهما اذ التكرار ليس صفة للمجموع بل لكل واحد
منهما وهم بنجة الاشكال بالنسبة الثانية اعني كون الابن
ولد زوجة الابن لكنه داخل في الاشكال الاول ويمكن دفعه

بان ملخص التعريف نسبة هذه النسبتين لشيئين كل واحد
منهما نسبتين معقولة بالقياس الى النسبة الاخرى وفيه
بعد لانخفى ورسموا الاين بانه نسبة الشئ الى المكان من حيث
انه متمكن فيه محوى له وقيد الحيثية لاصل به النسبة العارضة
للمتمكن بالقياس الى مكانه من حيث انه اخر لكون المتمكن
غير مكانه فالاين لاتستبقى اينا وهو حقيقى وهو كون الشئ
فى مكانه الحقيقى وغير حقيقى وهو كون الشئ فى مكانه الغير
الحقيقى ككون زيد فى السوق وقال بعضهم ان الاين هو كون
الشئ فى مكانه وهو ليس نفس النسبة المذكورة بل هو يستلزمها
ويستلزمها فى عبارة التعريف مسامحة وفيه نظر
فانظر ورسموا المتى بانه نسبة الشئ الى الزمان او طرفه
اعنى الان بوقوعه فى احدهما ان المتغير ان كان تدريجيا يوجد
فى الزمان وان كان دفعيا يوجد فى الان والقيد الاخير لاخراج
نسبة الزمانيات الى الزمان او الان بغير وقوعها فيه ككون
زمانها مقارنة لمثل نسبة الحركة الى الان ورسموا الوضع بانه
هيئة عارضة للشئ باعتبار نسبة بعض اجزائه الى البعض
والى الامور الخارجة كالقيام والقعود وما وقع فى كلام بعضهم
من تعريف الوضع بنفس المذكور ففيه تسامح ومن البين
المكشوف انه لايكفى فى كون الاعراض النسبية ولايجب فى ذلك
كون النفس

كون النفس النسبة بل يابى عنه ياء النسبة وان كان هذا
اوقف بسائر الاقسام الاعراض النسبية مما لايخفى ورسموا
الملك بانه نسبة الشئ الى ما يحيط به وينتقل بانتقاله من حيث هو كذلك كالتعمم والتختم وقيد الحيثية لاخراج النسب العارضة للمتملك بالقياس الى ما يحيط به من
حيثيات اخرى لكونه مغايرا له وقد يفسر الملك بالهيئة التابعة
للنسبة المذكورة على قياس الوضع ورسموا ان يفعل بتأثير
الشئ فى غيره تأثيرا غير قار الذات كالقطع مادام قاطعا
وان ينفعل بتأثير الشئ عن غير تأثير غير قار الذات كالانقطاع
مادام منقطعا والحاصل ان التأثير والتأثر الانسيين
ليسا بهاتين المقولتين لانهما الزمانيان ولهذا قيدوهما
بالزمان حيث قالوا مادام المؤثر مؤثرا ومادام المتأثر متأثرا
كذا قالوا وفيه بحث وهو ان الفرق بين الزمانين والانيين
بجعل الاولين من المقولات دون الاخرين بعيد جدا والاقرب
ما اختاره بعض المحققين من ان الزمانيين ايضا ليسا
من المقولات بل هما من الامور الاعتبارية كالانيين وقد تقرر
بما تقدم ان اقسام الممكن عشرة الجوهر والاقسام التسعة
العرضية وهى المسماة عندهم بالمقولات العشر وقد
ضبطها هذا البيان بزيد الطويل اصفر ابن مالك ٭

في دار بالامر كان متكئ: في يده سيف لواه فالتوى: فهذه
عشر معقولات سوى: وقالوا انها اجناس عالية للموجودات
وليس لها جنس عال غيرها وكل حكمين ممنوع الى ان
يقوم عليه البرهان اما الاول فلانه يجوز ان يكون تلك المعقولات
عرضيات ذاتيات ولو سلم فيجوز ان يكون انواعا او فصولا
لا اجناسا ولو سلم فيجوز ان يكون اجناسا متوسطة او
سافلة يكون فوقها جنس او اجناس مجردة لا يكون فوقها ولا تحتها جنس وايضا الفرق بين الجوهر والعرض بان الاول
ذاتي وجنس عال وليست اقسامه عالية والثاني عرضي
وعرض عام واقسامه اجناس عالية غير ظاهر والاقرب
ما اختاره بعض المحققين من ان الجوهر ليس داخلا تحته
من الجواهر بل عرض كما ان العرض عرض لما تحته من
الاعراض لا ذاتي واما ثانيا فلجواز ان يكون بعض الموجودات جنس
عال غير تلك المعقولات كالشخص والوحدة لافادتها على
تقدير وجودها في الخارج وبالجملة الاطلاع على حقايق الاشياء
والتمييز ذاتيا منها وعرضيا تها مستبعد بل متعذر كما هو المشهور
فيما بينهم هذا آخر ما اوردنا ايراده في هذا المقام من غير
اطناب ومملل والجاز للفاضل والحمد لله على تسهيل الاختتام
والصلوة والسلام على محمد خير الانام وآله البررة الكرام
الى قيام

الى اقام الساعة وساعة القيام وقد وقع هذا التالين
والتحرير معا في العشر الاول من شهر
ذي الحجة رمضان سنة تسع
وستين وماءة والف
تمت
بحمد الله